محدث وممتنع الفناء واليه ذهب الجاحظ وقال الاشعرية وابو علي الجبائي
بجواز فناء العالم عقلا وقال ابو هاشم انما يعرف ذلك بالسمع ثم ان الاشعرية قالوا
انه يفنى من جهة ان الله تع لا يخلق الاعراض التي يحتاج الجواهر الى وجودها اما
القاضي ابو بكر فقال في بعض المواضع ان تلك الاعراض الاكوان وقال في بعض
المواضع ان الفاعل المختار يفنى بلا واسطة وبمثله قال محمود الخياط وقال في موضع
اخر ان الجوهر يحتاج الى نوع من كل جنس من اجناس الاعراض فاذا لم يخلق الله
اي نوع كان انعدم الجوهر وقال امام الحرمين بمثل ذلك وقال بعضهم اذا لم يخلق
البقاء وهو عرض انعدم الجوهر وبه قال الكعبي وقال ابو الهذيل كما انه قال كن
فكان فيقول افن فيفنى وقال ابو علي وابو هاشم ان الله تع يخلق الفناء وهو عرض
فيفنى جميع الاجسام وهو لا يبقى وابو علي يقول انه يخلق لكل جوهر فناء والباقون
قالوا بان فناء واحد يكفي لافناء الكل فهذه مذاهبهم وقول الامام في الاعداء
انه بط لانه لا فرق بين ان يقال لم يفعل البتة وبين ان يقال فعل العدم ليس بشيء
وذلك لان الفرق بينهما حاصل في بديهة النظر فان القدرة بانه لم يفعل حكم بالاستمرار
على ما كان وبعدم صدور الشيء عن الفاعل والقول بانه فعل العدم حكم بتجدد
العدم بعد ان لم يكن وبصدوره عن فاعله وتمايز العدمين يكون بانتسابهما
الى وجودين او بانتساب احدهما دون الاخر قوله وجواب الوجه الثاني من ابطال
الاعدام بطر بان الضد وهو ان التضاد حاصل من الجانبين على السواء

بتجويز

بتجويز الحادث اقوى وان كنا لا نعرف لمية ليس بجواب الجواب ما بيناه من كون
الحادث اقوى لترجح الموجد على المنفي واما ابطال الاعدام بسبب انتفاء الشرط
وان الشرط لا يكون الا عرضا فدعوى مجردة فان من الجائز ان يكون هناك شرط
غير العرض كما يكون الجوهر الذي هو المحل شرطا في ايجاد الاعراض فيجوز ايضا ان
يكون الشرط لا جوهرا ولا عرضا بل امرا عدميا وقد مر بيان جواز الاشتراط به
وزوال ذلك الامر يقتضي انعدام المشروط وبيان الامام كون العرض شرطا
في الاعدام بان العرض لا يبقى والجوهر ممتنع الخلو عنه فينعدم بانعدامه ليس مما يفيد
من هولاء الخصوم لان الكرامية لا يقولون بذلك كالمعتزلة واما الزامهم الدور
بسبب احتياج الجوهر الى العرض فبط لان الدور انما يكون اذا كان المحتاج
اليه محتاجا الى المحتاج فيما يحتاج اليه فيه وههنا ليس كذلك فان احتياج الجوهر الى
عرض ما لا بعينه لا الى عرض معين والعرض المعين يحتاج الى الجسم بعينه فلا يلزم
منه الدور وجواب الامام بتجويز التلازم من غير احتياج لاحدهما الى الاخر
ليس بمفيد ههنا فان العرض محتاج في وجوده الى الجسم والتلازم وان كان
باحتياج كل من المتلازمين الى عين الاخر الا لكنه من غير احتياج احدهما الى الاخر
او الى ما يتعلق بالاخر ليس بمعقول فان ذلك يكون مصاحبة اتفاقية وهي لا
تقتضي امتناع الانفكاك فايراد المثال بالمتضايفين على الوجه المشهور
غير صحيح فان اضافة كل واحد منهما محتاجة في الوجود الى ذات الاخر لا الى اضافة

Copyright © King Saud University